الأمم المتحدة

A/60/122

الجمعية العامة

Distr.: General
14 July 2005
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الستون

البنود ٩٨ (م) و (س) و (ف) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

# متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها

# تخفيض الخطر النووي

# نزع السلاح النووي

## تقرير الأمين العام

## المحتويات

| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا – مقدمة | ١-٤ | ٢ |
| ثانيا – ملاحظات | ٥-١٠ | ٢ |
| ثالثا – المعلومات الواردة من الحكومات | ١١-٥٤ | ٥ |

* A/60/50 و Corr.1.

050805 050805 05-42202 (A)
*0542202*

## أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالطلبات الواردة في القرارات التالية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤: القرار ٨٣/٥٩، ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''؛ والقرار ٧٩/٥٩ ''تخفيض الخطر النووي''؛ والقرار ٧٧/٥٩ ''نزع السلاح النووي''.

٢ – وفي الفقرة ٣ من القرار ٨٣/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تبلغ الأمين العام بالجهود والتدابير التي اضطلعت بها بشأن تنفيذ هذا القرار ونزع السلاح النووي، كما طلبت إلى الأمين العام أن يبلغ تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

٣ – وفي الفقرة ٥ من القرار ٧٩/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف الجهود ويؤيد المبادرات التي يمكن أن تساهم في التنفيذ الكامل للتوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (A/56/400)، التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية، وأن يواصل تشجيع الدول الأعضاء على السعي إلى تهيئة الظروف التي تسمح بظهور توافق دولي في الآراء على عقد مؤتمر دولي، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

٤ – وفي الفقرة ٢١ من القرار ٧٧/٥٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

## ثانيا – ملاحظات

٥ – ما زالت مسألتا نزع السلاح النووي ومنع الانتشار تتصدران جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. فالأخطار الناشئة عن الحصول على أسلحة الدمار الشامل وحيازتها واحتمالات استخدام هذه الأسلحة، التي من بينها الأسلحة النووية وأجهزة نشر الإشعاعات أو ''القنابل القذرة''، إنما هي تحديات ما زال على المجتمع الدولي أن يجابهها وللحد بصورة فعالة من هذه التهديدات، لا بد من بذل الجهود على الأصعدة الفردية والثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف. وتقع مسؤولية تخفيض الترسانات الحالية على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، وقد تحقق بعض التقدم في هذا الشأن. وقد ساهم التنفيذ المطرد لمعاهدة

موسكو من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن شأن تطبيق مبادئ الشفافية واللارجعة والتحقق على المعاهدة أن يؤدي بصورة كبيرة إلى توطيد النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وتضطلع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتنفيذ برنامج بحثي مدته خمس سنوات لدراسة التقنيات والتكنولوجيات التي يمكن تطبيقها للتحقق من تنفيذ أي ترتيب مقبل لمراقبة مخزونات الأسلحة النووية وتخفيض كمياتها وإزالتها في نهاية الأمر. وقد صدر موجز بالنتائج التي توصل إليها البرنامج في ورقة عمل عرضت على المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. ومن المهم بالمثل أن يوالي المجتمع الدولي العمل على تشديد أحكام الاتفاقات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعلى أن يجري التقيد بها من جانب الجميع، وكذلك على تحقيق الامتثال التام لهذه الأحكام ووضعها موضع التطبيق الفعال.

٦ - وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية النهائية عن التقيُّد الفعلي بالأنظمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذ المهام ذات الصلة المنوطة بها بالكامل. وقد عُقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وشهد المؤتمر استمرارا لاختلاف الآراء الذي عرقل التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال المؤتمر خلال العام السابق. ولم ينته المؤتمر إلى أي اتفاق حول المسائل الجوهرية. وضاعت على الدول الأطراف الفرصة لمعالجة عدد من التهديدات والتحديات الهامة التي تجابه النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. والمطلوب العمل على الكثير من الجبهات، ومنها تعزيز الثقة في نزاهة المعاهدة؛ وإجراء المزيد من التخفيضات في الترسانات النووية على نحو لا رجعة فيه؛ وضمان تشديد فعالية تدابير الامتثال؛ والعمل على الحد من خطر الانتشار بصورة لا تقتصر على الدول وحدها، بل تمتد إلى الجهات من غير الدول؛ والتماس سُبُل دائمة للتوفيق بين الحق في الاستخدامات السلمية وبين الضرورة الحتمية لعدم الانتشار. وعلى الرغم من الجهود المطلوبة لإعادة تنشيط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تظل هذه المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والدعامة الأساسية لمتابعة العمل على نزع السلاح النووي والحد من الأخطار النووية.

٧ - ورغم أن عدد التصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد شهد زيادة أخرى منذ التقرير الأخير، فإن المعاهدة لم تنل بعد العدد اللازم من التصديقات لبدء نفاذها. وقد تأثر المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ بالتوترات التي ثارت حول هذه المسألة، وكانت هذه التوترات من العقبات التي عرقلت الاتفاق أثناء مداولات المؤتمر. وسوف يعقد المؤتمر التالي لتيسير بدء نفاذ معاهدة

الحظر الشامل للتجارب النووية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك، وهو المؤتمر الرابع من نوعه. وسوف يهيئ المؤتمر للدول المصدقة والموقعة فرصة، تجيء في الوقت المناسب، لكي تؤكد من جديد عزمها على معالجة مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويدعو الأمين العام من جديد الدول التي لم تصدق أو توقع بعد على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب فرصة، ولا سيما الدول التي يلزم تصديقها لكي تدخل المعاهدة إلى حيز التنفيذ. وإلى حين بدء نفاذ المعاهدة، لا بد للدول من التقيُّد بالوقف الاختياري لعمليات التفجير النووية التجريبية وغير التجريبية.

٨ - ومازال على مؤتمر نزع السلاح أن يخرج من الطريق المسدود الذي وصل إليه، حتى يتمكن من استئناف أعماله الجوهرية. ونجاح المؤتمر في هذا المسعى مسألة حاسمة، ولا سيما في وقت يشهد عمليات تشكيك في جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء في المؤتمر على أن تسمو فوق الخلاف في الرأي والمواقف وأن تتفق على برنامج موضوعي للعمل يمكنها من بدء المفاوضات دون مزيد من التأخير.

٩ - ويلزم بذل المزيد من الجهد للتوصل إلى التنفيذ الكامل للتوصيات السبع المحددة في موجز المناقشات التي أجراها المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح (A/56/400) من أجل الحد من الأخطار النووية. واستجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٩/٥٩، يواصل الأمين العام مساندة المبادرات والإجراءات التي يجري الاضطلاع بها في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي دعا إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، يتبيَّن من المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء أنه ما زال من المستبعد أن تتوافر الظروف التي تسمح بالتوصل إلى توافق دولي في الآراء يسمح بعقد هذا المؤتمر.

١٠ - وقد أضاف خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها إلى قائمة التحديات التي تجابه العمل المتعدد الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد أخذت دورة الوقود النووي أبعادا في دائرة حظر الانتشار لم تكن في الحسبان تماما عندما وضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل ٣٥ سنة. وازدادت حدة المخاوف الدولية بسبب ظهور سوق سوداء سرية في المواد النووية، وبسبب الجهود المستميتة التي تُبذل للحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنتاج مواد انشطارية يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية، وسعى الإرهابيين للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وكان الهدف من اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو منع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أو تصنيع هذه الأسلحة والوسائل. والأمانة العامة

للأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة الدول الأعضاء على مجابهة هذه التحديات بضروب شتى من بينها تقديم الدعم عن طريق خدمات الأمانة والمساعدات الفنية للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن المذكور.

## ثالثا – المعلومات الواردة من الحكومات

١١ – فيما يتعلق بالقرار ٨٣/٥٩، المعنون ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''، وُجهت الدعوة بموجب مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى كافة الدول الأعضاء لكي تبلغ الأمين العام بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير لتنفيذ القرار. وقد وردت حتى تاريخه ردود من بنما، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، وغواتيمالا، والمكسيك، واليابان، وهي مستنسخة فيما يلي. وسوف تنشر أية ردود إضافية ترد من الدول الأعضاء في صورة إضافات لهذا التقرير.

### بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ أيار/مايو ٢٠٠٥]

١٢ – تسلم جمهورية بنما بأهمية التفاوض حول وضع صكوك متعددة الأطراف ملزمة قانونا في هذا الشأن. ومن هنا، فقد أصبحت طرفا في الاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار بوجه عام، والمتصلة بالأسلحة النووية بوجه خاص. وبهذا المعنى، فإن بنما لا تطور أية أسلحة نووية ولا تنتجها ولا تجري تجارب عليها ولا تنشرها ولا تخزنها ولا تنقلها ولا تستخدمها ولا تهدد باستخدامها. ومع هذا، فإنه مما يشغلها، بوصفها دولة غير نووية، مسألة عدم امتثال دول أخرى للكثير من الالتزامات الدولية الواقعة على عاتقها، ولاسيما الالتزامات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٣ – وقد أصبحت بنما، بحكم موقعها الاستراتيجي الجغرافي، بلدا من بلدان العبور. وتسلم بنما بأنه لا يكفي في هذا الشأن الاقتصار على تنظيم جانب الطلب و/أو العرض فيما يخص الأسلحة النووية ووسائل إيصالها والمواد المتصلة بها.

١٤ – ومن ثم، تركز جمهورية بنما جهودها على منع و/أو تنظيم مرور الأسلحة النووية (أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل) وأنظمة إيصالها والمواد المتصلة بها في إقليمها. وتوجد قوائم بالمواد الخاضعة للمراقبة، والمواد والبضائع الخطرة والمزدوجة الاستخدام تتولى تطبيقها

السلطات المختصة بهدف كفالة مزاولة التجارة في إطار من الشرعية والأمان في سائر أرجاء جمهورية بنما. وتقوم الأجهزة المكلفة بتنفيذ التدابير العملية الرامية إلى منع وكشف وتثبيط عمليات الاتجار غير المشروع والنشر المتعلقة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو أنظمة إيصالها أو المواد المتصلة بها بتنفيذ أنشطة ترمي إلى الحيلولة دون دخول هذه المواد إلى الإقليم الوطني.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعمل في إطار مشترك مع القطاع الخاص لتعريفه بالالتزامات التي يتعين الوفاء بها بشأن تنفيذ هذه القوانين والالتزامات الدولية.

١٦ - ولما كان القطاع البحري ذا أهمية خاصة لجمهورية بنما، فقد وضعت الحكومة الوطنية استراتيجية المحافظة على الأمن البحري الوطني لتكون بمثابة صك أساسي تستمد منه تدابير وإجراءات للمحافظة على الأمن البحري الوطني والدولي.

١٧ - وإلى جانب تطبيق أحكام المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، فلابد من الإشارة إلى أن بنما تشارك في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وتأمل بنما، فيما يجمل بالذكر، في أن تُعتمد المبادرات، من قبيل المبادرة المذكورة، في إطار متعدد الأطراف.

١٨ - وقد اتُخذت تدابير لمنع مواطني جمهورية بنما أو أي شخص أو جهة أخرى في إقليمنا من القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتوفير السُبُل أو الإمكانيات المالية أو الموارد الاقتصادية أو الخدمات المالية لمصلحة أشخاص آخرين يرتكبون أو يشرعون في ارتكاب جرائم إرهابية باستخدام الأسلحة النووية و/أو البيولوجية و/أو الكيميائية وأنظمة إيصالها والمواد المتصلة بها.

١٩ - ويجري على أساس المعاملة بالمثل تقديم أقصى حد من المساعدات وتبادل المعلومات فيما يتصل بالتحقيقات والدعاوى الجنائية المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المتورطين في الاتجار بالأسلحة النووية و/أو البيولوجية و/أو الكيميائية وأنظمتها والمواد المتصلة بها.

٢٠ - وختاما، تود جمهورية بنما أن تؤكد مجددا أن الجهود الدولية لا ينبغي أن توجه فحسب إلى مناهضة الانتشار بل إلى العمل على نزع السلاح النووي، لأن وجود هذه الأسلحة يمثل أحد التهديدات الرئيسية للأمن الدولي بوجه عام وللدول التي لا تحوز أسلحة نووية بوجه خاص".

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥]

٢١ - لقد أكدت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أن الخصائص الفريدة للأسلحة النووية، ولا سيما قدرتها التدميرية وقدرتها على إلحاق معاناة إنسانية تتجاوز كل وصف. وقدرتها على إلحاق أضرار بالأجيال المقبلة، تجعلها بمثابة كارثة محتملة. وحسب ما تقول المحكمة فإن القوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها مكانا أو زمانا، فبوسعها تدمير كل حضارة والنظام الإيكولوجي لهذا العالم بأسره.

٢٢ - إن بروز عقائد جديدة وصدور العديد من التهديدات باستخدام هذه الأسلحة في ظل مناخ دولي متوتر لمما يؤكد الحاجة إلى إزالة هذه الأسلحة ويتطلب، لحين تحقيق ذلك، إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة على هذه الأسلحة.

٢٣ - إن الجمهورية العربية السورية، من منطلق مبادئ سياستها الرامية لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ووفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وضمن المنظور العام لنزع السلاح الكامل والشامل، لم تأل جهدا في تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح. فقد أصبحت منذ عام ١٩٦٨ طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزمت بنظام الضمانات المنبثق عنها. ودعت سوريا مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لإجراء مشاورات حول مبادرة جادة وهادفة قدمتها باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل انطلاقا من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط والعالم لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديدا للمنطقة وسيعتبر مصدر قلق كبير لشعوب المنطقة والعالم، وهي، من خلال مبادرتها تلك، ترى أنه من الضروري وضع آلية تُعنى بشواغل المنطقة والعالم في دائرة الأمن والسلام الدوليين، وتدعو من خلالها للضغط على إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ترسانة ضخمة من هذه الأسلحة وتهدد جيرانها - إلى الانصياع إلى قرارات المجتمع الدولي.

٢٤ - وتؤكد الجمهورية العربية السورية القرار ٨٣/٥٩ المعنون ''متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها''. وتدعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في ظل رقابة دولية فعالة.

## شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥]

٢٥ - استقبل بلدنا بترحاب فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦ بشأن تفسير المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تكرس الالتزام بإجراء مفاوضات في إطار من حسن النوايا من أجل التوصل إلى نزع السلاح النووي الكامل.

٢٦ - وبالرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (١٩٩٥) قد مدد المعاهدة المذكورة إلى أجل غير مسمى، فإن شيلي، مع أغلبية البلدان التي ليست من الدول النووية، ترى أن هذا التمديد لا يجوز تفسيره بأي حال على أنه مسوغ شرعي للدول النووية لكي تستمر في حيازة هذا النوع من الأسلحة إلى أجل غير مسمى، بل هي ترى، على خلاف ذلك، أن الهدف المحوري للمعاهدة هو تحديدا إزالة هذا النوع من الأسلحة.

٢٧ - والمفاوضات المتوخاة في هذه المادة إنما هي شأن للدول الأطراف التي تملك أسلحة نووية مثلما هي شأن للدول التي لا تملك هذا النوع من الأسلحة ولكنها قد تضار من جراء استخدامها. وقد أكد بلدنا مجددا هذا النهج مرة أخرى خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٥]

٢٨ - اسمحوا لي أن أبلغكم في هذا الشأن أن دولة غواتيمالا لم تتخذ أية مبادرات بشأن القرار ٨٣/٥٩ لأنها لا تحوز في ترسانتها العسكرية أسلحة نووية.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥]

٢٩ - تؤكد المكسيك من جديد أن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة. ولذا، فهي تؤكد مجددا الأهمية التاريخية لفتوى محكمة العدل الدولية التي أكدت وجود التزام قانوني على جميع الدول، ولاسيما النووية منها، بإجراء مفاوضات في إطار من حسن النوايا تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه ومواصلة هذه المفاوضات حتى منتهاها.

٣٠ - وتنهض المكسيك في هذا السياق بدور نشط في التشجيع على نزع السلاح النووي. وتشكل إقامة مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في مدينة تلاتيلولكو المكسيكية، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، دليلا واضحا على اقتناع حكومة المكسيك بضرورة تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك العمل على تحقيق هدف الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.

٣١ - وقد اعتمد هذا المؤتمر الناجح إعلانا سياسيا، أعربت في الفقرة ٩ منه الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن تأييدها القوي للقرار الذي خلصت إليه بالإجماع محكمة العدل الدولية بشأن وجود التزام بمواصلة التفاوض، في إطار من النوايا الحسنة، بشأن نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية مشددة وفعالة والوصول بهذه المفاوضات إلى منتهاها بما يؤدي إلى ذلك.

٣٢ - كما أكدت هذه الدول من جديد، في الفقرة ٥ من الإعلان، أهمية النجاح في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ودعت الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى الانضمام إليها دون إبطاء أو شروط بوصفها بلدانا لا تحوز أسلحة نووية.

٣٣ - كما أعربت هذه الدول في الإعلان المذكور عن قلقها إزاء غياب أي تقدم حتى الآن في تطبيق تدابير نزع السلاح النووي التي وافقت عليها جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وحثت جميع الدول على الامتثال فورا للالتزام المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن إجراء مفاوضات في إطار من حُسن النوايا لإيجاد تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ولنزع السلاح النووي وكذلك إبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية مشددة وفعالة، مع التذكير على وجه الخصوص

بالتعهد القاطع الذي التزمت به الدول الحائزة لأسلحة نووية بإزالة ترساناتها النووية بأكملها ابتغاء التوصل إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف.

٣٤ - وقبيل عقد الدورة ٥٩ للجمعية العامة، نشر وزراء خارجية بلدان جدول الأعمال الجديد مقالا مشتركا في صحيفة ''إنترناشونال هيرالد تريبيون'' أوضحوا فيه أن لمبدأ عدم الانتشار، على ما يعتوره من قصور، أهمية حيوية في مجال العمل على إزالة الخطر النووي.

٣٥ - وفي إطار الدورة ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمت بلدان جدول الأعمال الجديد القرار ٧٥/٥٩ المعنون ''التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي'' إلى اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) إسهاما منها في تحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٣٦ - ويهيب القرار بجميع الدول التقيد التام بما تعهدت به من التزامات بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وعدم التصرف على أي نحو قد يضر بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي أو قد يؤدي إلى حدوث سباق تسلح نووي جديد؛

٣٧ - وأهاب القرار أيضا بجميع الدول ألا تدخر وسعا في العمل على انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، وأهاب بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تعجل بتنفيذ ما اتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ من خطوات عملية رامية إلى بذل جهود منتظمة وتدريجية لتحقيق نزع السلاح النووي.

٣٨ - وتواصل المكسيك تقديم الدعم الكامل للمساعي المبذولة بهدف أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى إقرار برنامج عمل يتأسس في إطاره جهاز فرعي يكلف بمهمة معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي، وتبدي المكسيك مرونة كاملة في التعامل مع هذه المساعي.

٣٩ - والمكسيك، باعتبارها طرفا في مجموعة جدول الأعمال الجديد (أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا)، تستحث الخطى للتعجيل بتطبيق تدابير نزع السلاح النووي المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وتشجع التقدم على درب تنفيذ التعهد القاطع الذي ألزمت به الدول الحائزة للأسلحة النووية أنفسها بتدمير ترساناتها النووية.

٤٠ - وفي إطار هذا الهدف، شاركت المكسيك مرة أخرى في نشر افتتاحية في صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون، في عددها الصادر في ٢ أيار/مايو، وهو اليوم الذي شهد بدء أعمال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وأوضح هذا المقال أن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان متداعمتان، فلا سبيل إلى انتشار أي شيء إذا انتفى وجوده، وهذا مما دعا جدول الأعمال الجديد إلى التشجيع على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٤١ - وفي هذا الإطار نفسه، وخلال المناقشة العامة، قدمت المكسيك في ٣ أيار/مايو مداخلة أبرزت فيها الضرورة الحالية لإيجاد التدابير اللازمة لتعزيز العمل على نزع السلاح النووي، وأوضحت أن هذا يتطلب قبل كل شيء أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية إرادة سياسية واضحة، كما يتطلب تحديد مجموعة من الإجراءات الملموسة المقيدة بجداول زمنية ويمكن التحقق منها.

٤٢ - وسوف تقدم المكسيك تقريرا وطنيا بشأن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشجيعا للمساءلة والشفافية باعتبارهما عنصرين لا غنى عنهما لنزع السلاح النووي.

## اليابان

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٥]

### الالتزام بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة

٤٣ - تواصل حكومة اليابان الالتزام على نحو راسخ ”بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة“، التي تحدد معالم سياسة عدم حيازة الأسلحة النووية أو إنتاجها أو السماح بظهورها في اليابان. ولطالما أعلنت الحكومات اليابانية المتعاقبة، ومن بينها الحكومة الحالية التي يرأسها رئيس الوزراء كويزومي، أن اليابان ستواصل التمسك بهذه المبادئ.

### تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

٤٤ - قامت اليابان سنويا، بدءا من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٩، بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ومنذ عام ٢٠٠٠، تقدم اليابان سنويا مشروع قرار معنونا ”الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“ يجسد الخطوات الملموسة والعملية لنزع السلاح المتفق عليها في

الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وقد اعتُمدت مشاريع القرارات المقدمة من اليابان والرامية إلى إقامة عالم يرفرف عليه السلام والأمن وخال من الأسلحة النووية بتأييد ساحق من جانب المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن القرار الذي قُدم في عام ٢٠٠٤ نال أكبر عدد من الأصوات المؤيدة من بين القرارات المتخذة على مدى ١٠ سنوات.

**الجهود المبذولة من أجل التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**

٤٥ - تشدد اليابان على أهمية التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل إحدى الركائز الأساسية لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق بذلت اليابان جهودا شتى من بينها ما يلي:

(أ) اغتنمت اليابان جميع الفرص المتاحة على أرفع المستويات لإقناع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة أسماؤها في المرفق الثاني، بأهمية التبكير ببدء نفاذ المعاهدة؛

(ب) في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، حضرت يوريكو كواغوتشي وزيرة خارجية اليابان، المؤتمر الثالث لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووجهت نداء شخصيا قويا يدعو إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، وقبل انعقاد ذلك المؤتمر، بعثت الوزيرة كواغوتشي، بالاشتراك مع رئيس المؤتمر ووزير خارجية فنلندا، السيد تيوميويا، والسيدة فيريرو - فالدينر، وزيرة خارجية النمسا، برسالة مشتركة إلى البلدان المتبقية التي يعدّ تصديقها على المعاهدة شرطا مسبقا لبدء نفاذها، والبالغ عددها ١٢ بلدا، لحثها على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وفي أعقاب ذلك قامت اليابان وفنلندا والنمسا ببذل مساع مشتركة؛

(ج) وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استضافت اليابان، بالاشتراك مع أستراليا وفنلندا وهولندا، الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشدد البيان الوزاري المشترك الصادر في هذا الاجتماع على أن التقدم المحرز في التبكير ببدء نفاذ المعاهدة المذكورة سيسهم بدوره في التوصل إلى خاتمة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥؛

(د) في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، بعث وزير الخارجية نوبوتاكا ماشيمورا برسائل إلى ١١ دولة يلزم تصديقها على المعاهدة كي يبدأ نفاذها؛

(هـ) وفي إطار العمل على إنشاء نظام الرصد الدولي، يسير العمل بخطى ثابتة في تشييد مرافق رصد محلية في اليابان تحت إشراف النظام الوطني لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى اليوم، اعتمدت رسميا الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مرافق الرصد المحلية الثلاثة التي أُقيمت؛

(و) انتُخب السفير يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان لدى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رئيسا للجنة لعام ٢٠٠٤، وقد بذل كل جهد ممكن من أجل التبكير ببدء نفاذ المعاهدة؛

(ز) شجعت اليابان البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك، وذلك مثلا بتقديم مساعدة تقنية في ميدان تكنولوجيا رصد الزلازل من أجل إنشاء نظام الرصد الدولي؛

(ح) بادرت اليابان أيضا، بالتعاون مع ألمانيا، إلى عقد حلقة دراسية في المركز الياباني الألماني ببرلين في أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن التطبيقات المدنية والعلمية لتكنولوجيات التحقق من تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

**الأنشطة التحضيرية لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية**

٤٦ - تؤكد اليابان الأهمية والضرورة الملحة لبدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى سبيل المساهمة بصورة ملموسة في بلوغ هذه الغاية، قدمت اليابان في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ ورقة عمل بشأن المعاهدة إلى مؤتمر نزع السلاح، بهدف تعميق المناقشات المتعلقة بالمسائل الموضوعية الخاصة بالمعاهدة وتيسير التبكير ببدء المفاوضات بشأنها.

٤٧ - وتنظر اليابان إلى الاتفاق على برنامج للعمل في مؤتمر نزع السلاح، وبالتالي التبكير ببدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، باعتباره إحدى المهام الرئيسية. وتبذل اليابان أقصى جهودها للخروج من الطريق المسدود الذي تواجهه الهيئة. وقد ضاعفت اليابان مساعيها لتحقيق ذلك خلال مدة رئاستها للمؤتمر التي امتدت من ١٨ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وخلال تلك الفترة، زارت وزيرة الخارجية كواغوتشي المؤتمر في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ودعت إلى التبكير باستئناف المناقشة الموضوعية في المؤتمر، مؤكدة على ضرورة بدء المفاوضات بشأن المعاهدة والحاجة الملحة لإجرائها.

### المساهمة في عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

٤٨ - حرصا من اليابان على تقديم مساهمات ملموسة في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ وشرح موقفها بوضوح من نزع السلاح النووي، فقد قدمت ورقات العمل التالية في كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية:

- NPT/CONF.2005/PC.1/WP.7
- NPT/CONF.2005/PC.II/WP.15 و NPT/CONF.2005/PC.II/WP.18
- NPT/CONF.2005/PC.III/WP.11 و NPT/CONF.2005/PC.III/WP.17
- و NPT/CONF.2005/PC.III/WP.18

وعلاوة على ذلك، استضافت اليابان في شباط/فبراير ٢٠٠٥، حلقة طوكيو الدراسية عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعنوانها ''نحو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥''، من أجل تهيئة الفرصة في الوقت المناسب لتمهيد الطريق إلى خاتمة ناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

### التعاون من أجل نزع السلاح النووي في الاتحاد الروسي

٤٩ - في مؤتمر قمة كناناسكيس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعلن قادة مجموعة الثمانية قيام ''شراكة بين مجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل'' من أجل معالجة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والسلامة النووية. وقد التزمت اليابان، لأغراض هذه الشراكة، بتقديم مساهمة تجاوز قليلا ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ١٠٠ مليون تُخصص لبرنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض البلوتونيوم الحربي الروسي، ويخصص الباقي لمشاريع تفكيك الغواصات النووية الروسية المسحوبة من الخدمة. وفي الوقت نفسه، وبتعاون من اليابان، أمكن التخلص بنجاح لأول مرة في العالم، من ٢٠ كيلوغراما من البلوتونيوم الحربي، أي ما يعادل رأسين أو ثلاثة من الرؤوس الحربية النووية، وذلك بمساعدة التكنولوجيا المتقدمة التي طورها العلماء الروس. وفي إطار هذه الشراكة بدأت اليابان مع الاتحاد الروسي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أول مشروع للتعاون لتفكيك غواصة نووية مسحوبة من الخدمة من طراز فيكتور الثالث، وهو مشروع أُنجز بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي الوقت الحاضر، تبذل اليابان والاتحاد الروسي جهودا حثيثة لوضع ترتيب تنفيذي لتفكيك خمس غواصات نووية أخرى مسحوبة من الخدمة.

**الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار**

٥٠ في آب/أغسطس ٢٠٠٢، قدم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تقريرا إلى الأمين العام عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. واتُخذ دون تصويت في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة القرار ٦٠/٥٧ الذي يطالب بتنفيذ ما يرد في التقرير.

٥١ - ومنذ عام ١٩٨٣، دعت اليابان ما يزيد على ٥٥٠ مشاركا في برنامج زمالات الأمم المتحدة بشأن نزع السلاح إلى زيارة اليابان، وتضمَّن هذا زيارة مدينتي هيروشيما وناغازاكي، لتتيح الفرصة لهؤلاء المسؤولون الشباب، الذين سيضطلعون بالمسؤولية في المستقبل عن تسيير دبلوماسية نزع السلاح، ليشهدوا بأعينهم الآثار المروعة الطويلة الأمد التي تسببت فيها القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

٥٢ - وتؤمن اليابان بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على دراية جيدة بالآثار المدمرة للأسلحة النووية بصورة جيدة. واستجابة لرغبة شعب اليابان في ألا تستخدم هذه الأسلحة مرة ثانية قط ، دعمت حكومة اليابان في عدد من المناسبات جهود الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم معارض في بلدان أجنبية بشأن القنابل الذرية، من بينها معرض عن قنبلتي هيروشيما ونغازاكي الذريتين أُقيم في أوباني، بفرنسا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وفي كومبتون، بالولايات المتحدة الأمريكية، في آذار/مارس ٢٠٠٥. كما يقام هذا المعرض في الأمم المتحدة، بدعم من البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة.

٥٣ - وتوضيحا للوضع الحالي لأنشطة نزع السلاح وعدم الانتشار وسعيا لأن تحظى هذه المسألة بفهم ودعم واسعي النطاق، أصدرت حكومة اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٤ كتابا بعنوان ''سياسة اليابان في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار''.

٥٤ - ودعت اليابان، في إطار جهودها لتنفيذ التوصيات المذكورة آنفا التي اقترحت في التقرير، أساتذة بارزين في مجال التثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار إلى زيارة اليابان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وشباط/ فبراير ٢٠٠٥. وألقى هؤلاء محاضرات في طوكيو وهيروشيما وناغازاكي عن ضرورة نزع السلاح النووي، وتبادلوا الآراء أيضا مع ضحايا القنبلتين الذريتين والمنظمات غير الحكومية.